



وزارة التجارة والاستثمار  
Ministry of Commerce and Investment

## اتفاقية التجارة في الخدمات بمنظمة التجارة العالمية (الجاتس) WTO Trade in Services Agreement (GATS)

### مقدمة:

خضعت قواعد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية (الجات) 1947م لعدة مراجعات بهدف التحديث لمواجهة التغيير في ظروف التجارة الدولية حيث مرت بعدة جولات للمفاوضات كان آخرها جولة أورجواي التي انتهت في عام 1994، ومن أهم إنجازات هذه الجولة إنشاء منظمة التجارة العالمية في 1 يناير 1995، وتعتبر المنظمة هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن إدارة النظام التجاري متعدد الأطراف والإشراف على تنفيذ الاتفاقيات متعددة الأطراف التي تم التفاوض بشأنها أثناء جولة أورجواي أو تلك التي سيشملها التفاوض مستقبلاً.

وقد تضمنت الوثيقة الختامية لجولة أورجواي المنشئة لمنظمة التجارة العالمية عدة اتفاقات تجارية جديدة تنظم التجارة في السلع كما تم اعتماد مجموعة من القواعد التي تنظم التجارة في الخدمات. وتعتبر اتفاقية التجارة في الخدمات من أهم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ويدير شؤونها مجلس التجارة في التجارة في الخدمات والذي يعتبر المجلس الثالث في الهيكل التنظيمي للمنظمة. وتعد الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (اتفاق الخدمات) إحدى الاتفاقيات متعددة الأطراف التي انبثقت عن جولة أورجواي للمفاوضات، وقد أرست هذه الاتفاقية الإطار العام للقواعد والالتزامات التي تم الاتفاق عليها دولياً في مجال تنظيم التجارة في الخدمات.

### هيكل الاتفاقية :

تتضمن اتفاقية التجارة في الخدمات على 6 أجزاء تشكل 29 مادة، ويتعلق الجزء الأول منها بالنطاق والتعريف، والجزء الثاني بالأحكام والمبادئ العامة، ويتعلق الجزء الثالث بالالتزامات المحددة، والجزء الرابع بالتحريم التدريجي، والجزء الخامس بالأحكام المؤسسية، ويتعلق الجزء السادس والأخير بالأحكام الختامية، بالإضافة إلى 8 ملاحق تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية.

### النطاق والتعريف :

تتعلق الاتفاقية بالإجراءات التي يتخذها الأعضاء وتؤثر على التجارة في الخدمات، ويقصد بالإجراءات التي يتخذها الأعضاء ما يلي :

أ . الإجراءات التي تتخذها الحكومات والسلطات المركزية والإقليمية أو المحلية.

ب. الإجراءات التي تتخذها الأجهزة غير الحكومية في إطار ممارسة السلطات المخولة إليها من قبل الحكومات والسلطات المركزية والإقليمية أو المحلية.

تشمل الاتفاقية كافة قطاعات الخدمات باستثناء الخدمات التي تقدم في إطار ممارسة السلطة الحكومية، ويقصد بالخدمات التي تقدم في إطار ممارسة السلطة الحكومية الخدمات التي يتم توريدها على أساس غير تجاري وبدون منافسة مع واحد أو أكثر من موردي الخدمة.



وزارة التجارة والاستثمار  
Ministry of Commerce and Investment

## تعرف التجارة في الخدمات بأنها توريد الخدمة من خلال أربع أشكال على النحو التالي:

1. انتقال الخدمة عبر الحدود، توريد الخدمة من إقليم دولة إلى إقليم دولة أخرى دون انتقال مورد أو مستهلك الخدمة (Cross Border Supply) (Mode 1).
2. استهلاك الخدمة في الخارج، توريد الخدمة من خلال انتقال مستهلك الخدمة من إقليم دولة ما للحصول على هذه الخدمة في إقليم دولة أخرى (Consumption Abroad) (Mode 2).
3. التواجد التجاري، انتقال مورد الخدمة الأجنبي من دولة ما للتواجد داخل أراضي دولة أخرى لتوريد الخدمة (Commercial Presence) (Mode 3).
4. انتقال الأشخاص الطبيعيين من دولة ما لتوريد الخدمة داخل دولة أخرى (Presence of Natural Persons) (Mode 4).

## وقد حددت سكرتارية مجلس التجارة في الخدمات بمنظمة التجارة العالمية 12 قطاع خدمي رئيسي ينبثق عنها قطاعات فرعية أخرى:

1. خدمات الأعمال التجارية (مثل الخدمات المهنية)
2. خدمات الاتصالات
3. التشييد والخدمات الهندسية ذات الصلة
4. خدمات التوزيع
5. خدمات التعليم
6. خدمات البيئة
7. الخدمات المالية (مثل التأمين-البنوك)
8. الخدمات الصحية
9. خدمات السياحة والسفر
10. الخدمات الترفيهية والثقافية والرياضية
11. خدمات النقل
12. خدمات أخرى

## الأحكام والمبادئ العامة في اتفاقية الخدمات :

أ) مبادئ الدولة الأولى بالرعاية (Most Favoured Nation Treatment) MFN) ويقصد به قيام كل دولة عضو بمنح الخدمات وموردي الخدمات من أي دولة عضو فوراً ودون شروط معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي تمنحها للخدمات وموردي الخدمات من أي دولة أخرى. ويجوز إعفاء أي دولة عضو من هذا الالتزام ومنح استثناءات من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية وفقاً للملحق الخاص بهذا الشأن، والذي يشترط الآتي:



## وزارة التجارة والاستثمار Ministry of Commerce and Investment

- يتم تحديد الاستثناءات وقت بدأ سريان الاتفاق.
- قيام مجلس التجارة في الخدمات بمراجعة كافة الاستثناءات الممنوحة لفترة تزيد عن 5 سنوات.
- يتم إنهاء العمل بهذه الاستثناءات في التاريخ المحدد لإنهاء الإعفاء.
- يجب ألا تزيد فترة الإعفاء عن 10 سنوات، وفي كل الأحوال يجب أن تخضع هذه الإعفاءات للتفاوض خلال الجولات المتتالية لتحرير التجارة.

### (ب) مبدأ الشفافية Transparency

ويقصد به قيام كل دولة عضو فوراً بنشر كافة الإجراءات والقوانين واللوائح - فور دخولها حيز التنفيذ- والتي تؤثر على أو تتعلق بتنفيذ اتفاقية التجارة في الخدمات، وإذا تعذر النشر يمكن إتاحة هذه المعلومات بأي طريقة أخرى.

ويجب على كل دولة عضو الاستجابة فوراً لطلب أي عضو آخر للحصول على معلومات محددة بشأن أي من إجراءاته أو قوانينه، كما يجب إنشاء نقطة اتصال خلال عامين من بدء سريان الاتفاقية لتسهيل توفير معلومات محددة إلى الأعضاء الآخرين بناء على طلبهم.

الالتزامات المحددة :

تلتزم الدول الأعضاء بتقديم "جدول الالتزامات المحددة" والذي يتضمن القطاعات التي ترغب الدولة في تقديم التزامات تحرير بشأنها وذلك من خلال منح فرص النفاذ إلى الأسواق وتوفير المعاملة الوطنية ويترك للدولة حرية اختيار القطاعات التي ترغب في تحريرها وتحديد القواعد التي تحكم نفاذ المورد الأجنبي لأسواقها وتمتعها بالمعاملة الوطنية.

ويتضمن الجدول نوعين من الالتزامات :

1. الالتزامات الأفقية: التي تضعها الدولة وتسري على كافة قطاعات الخدمات بلا استثناء وتتضمن قيود عامة على النفاذ إلى الأسواق أو المعاملة الوطنية.
2. الالتزامات القطاعية: وفيها تضع الدولة القيود التي ترغب في الاحتفاظ بها على النفاذ إلى الأسواق أو المعاملة الوطنية لتوريد الخدمة في قطاع أو في قطاع فرعي معين.

### (ج) النفاذ إلى الأسواق MA - Market Access

ويقصد به الشروط التي يسمح على أساسها لمورد الخدمة الأجنبي بتوريد الخدمة داخل أسواق دولة أخرى، وقيام الدولة بتقديم التزام معين لا يعني بالضرورة التحرير الكامل للقطاع الخدمي أو أشكال توريد الخدمة في هذا القطاع، ويمكن ترجمة ذلك عملياً من خلال الاحتفاظ ببعض القيود أو التحفظات على مبدأ النفاذ إلى الأسواق، حيث حدد الاتفاق 6 أنواع من القيود التي يمكن الاحتفاظ بها تحت بند النفاذ إلى الأسواق والتي قد تتخذ إحدى الصور التالية :

1. عدد موردي الخدمة (الاعتماد على اختبار الحاجة الاقتصادية).
2. قيمة العمليات أو الأصول (الأصول المملوكة للبنوك الأجنبية يجب ألا تزيد عن % من إجمالي أصول البنك).



وزارة التجارة والاستثمار  
Ministry of Commerce and Investment

3. العدد الإجمالي للعمليات (القيود المفروضة على الوقت المحدد للبث الإذاعي للأفلام الأجنبية).
4. العدد الإجمالي للأشخاص الطبيعيين (يجب ألا يزيد عدد العاملين الأجانب في كل وحدة عن - من إجمالي عدد العاملين).
5. الشكل القانوني للمنشأة أو الشركات المشتركة (يسمح بالتواجد الأجنبي في شكل فروع فقط).
6. نسبة مساهمة رأس المال الأجنبي (يجب ألا تزيد نسبة مساهمة رأس المال الأجنبي عن 49%).

#### (د) المعاملة الوطنية - NT National Treatment

ويقصد بها عدم التمييز في المعاملة بين الخدمة وموردي الخدمة الوطنيين والخدمة وموردي الخدمة الأجنبي، وهو ما يضمن أن المورد الأجنبي يحصل على نفس المعاملة التي يحصل عليها المورد المحلي، وكما هو الحال بالنسبة للنفاذ إلى الأسواق قد تحتفظ الدولة تحت بند المعاملة الوطنية ببعض القيود للتمييز بين موردي الخدمة المحليين والأجانب، وقد تتخذ هذه القيود إحدى الصور التالية:

- i. التمييز في منح الدعم لصالح مورد الخدمة المحلي التمييز في منح الدعم لصالح مورد الخدمة المحلي.
- ii. الشروط الخاصة بالجنسية والإقامة.
- iii. الاشتراطات الخاصة بنقل التكنولوجيا.
- iv. الشروط الخاصة باللغة.
- v. حظر ملكية الأراضي أو العقارات.
- vi. التمييز في المتطلبات الخاصة بالمؤهلات، شروط الترخيص والتسجيل، التدريب.

وفي الحالات التي تتجنب فيها الدولة الاحتفاظ بأي من القيود السابق الإشارة إليها قد يدرج بالجدول تحت بند النفاذ إلى الأسواق و/أو المعاملة الوطنية أنه لا توجد قيود "None" ، وقد ترغب الدولة في عدم تقديم التزام لتوريد الخدمة من خلال شكل معين من أشكال التوريد ويذكر بالجدول أنه لا يوجد التزام بالتحريم "Unbound" ، وفي بعض الأحوال قد يدرج أمام أحد أشكال توريد الخدمة "Unbound\*" وهو ما يعني عدم إمكانية تقديم الخدمة لأسباب فنية.

وبالإضافة إلى البندين الخاصين بالنفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية توجد خانة أخرى بجدول الالتزامات المحددة تسمى الالتزامات الإضافية Additional Commitments وهي تشمل الإجراءات التي لا تخضع للنفاذ إلى الأسواق أو المعاملة الوطنية، فمثلاً قد ترغب الدولة في الإشارة إلى قرب صدور قانون جديد لتنظيم مزاوله مهنة معينة أو شروط الحصول على الترخيص.

وتتسم الالتزامات المحددة بعدم الجمود وهناك إمكانية لإعادة التفاوض بشأن أي من الالتزامات المحددة إذا احتاج الأمر، مع تعويض الشركاء التجاريين في حالة حدوث ضرر نتيجة سحب أو تعديل التزام بالجدول، وقد يكون التعويض من خلال منح فرص للنفاذ إلى الأسواق أو تحرير قطاع آخر ذو أهمية تصديرية للدول المتضررة، كما يسمح الاتفاق للأعضاء بالتخلي عن التزاماتها لأسباب تتعلق بالصحة العامة أو أسباب تتعلق بالسياسة العامة والأمن القومي أو أن تفرض قيوداً لحماية ميزان المدفوعات.



وزارة التجارة والاستثمار  
Ministry of Commerce and Investment

## التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات :

تلتزم الدول الأعضاء وفقاً للمادة 19 من اتفاقية التجارة في الخدمات بالدخول في جولات متتالية من المفاوضات بهدف التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات على أن تبدأ المفاوضات بعد 5 سنوات من دخول اتفاق منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ أي بعد عام 1995م. ويجب أن تهدف المفاوضات إلى تخفيض أو إلغاء الآثار السلبية على التجارة في الخدمات كوسيلة لتحسين فرص النفاذ إلى الأسواق، مع الأخذ في الاعتبار دعم مصالح كافة الدول الأعضاء والاحتفاظ بالتوازن في الحقوق والالتزامات لكافة الدول الأعضاء. يجب أن تتم عملية التحرير بما يخدم أهداف السياسة الوطنية ومستوى التنمية لكل دولة من الدول الأعضاء، كما يتيح الاتفاق مرونة كافية للدول النامية للمشاركة بفعالية في هذه المفاوضات، وذلك من خلال:

- السماح للدول النامية بتحرير عدد أقل من القطاعات الخدمية السماح للدول النامية بتحرير عدد أقل من القطاعات الخدمية.
- قيام الدول المتقدمة بتحرير قطاعات الخدمات ذات الأهمية التصديرية للدول النامية.
- بالإضافة إلى المفاوضات بشأن الالتزامات المحددة، هناك بعض الموضوعات التي لم تستكمل أثناء جولة أوروغواي واتفق الأعضاء على التفاوض بشأنها فيما بعد، وهي قواعد اتفاق الخدمات (آلية الوقاية الطارئة والدعم والمشتريات الحكومية).

ويذكر أنه منذ انعقاد المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية والذي عقد بمدينة الدوحة عام 2001م أصبحت موضوعات التجارة في الخدمات جزء لا يتجزأ من مواضيع مفاوضات أجندة الدوحة للتنمية.

## المملكة العربية السعودية واتفاقية

كما تم توضيحه فإن قطاع الخدمات يغطي جميع الأنشطة الخدمية فيما عدا التي تقع في نطاق صلاحيات الحكومة مثل خدمات المصارف المركزية، والتأمينات الاجتماعية، ومعاشات التقاعد والتي لا تقدم على أساس تجاري ولا تنافس الخدمات التي يقدمها الآخرون ، ويصنف قطاع الخدمات لدى المنظمة إلى 12 قطاعاً رئيسياً و155 قطاعاً فرعياً وأكبر نسبة في فتح أسواق الخدمات حصل في الدول المتقدمة مثل أستراليا وسويسرا وأمريكا ثم الاتحاد الأوروبي والأقل نسبة حصل في الدول النامية مثل مصر والهند وإندونيسيا والأرجنتين، أما المملكة فقد تم تحرير 11 قطاعاً رئيسياً و 111 قطاعاً فرعياً في جداول التزامات التجارة في الخدمات بينما تم حجب الباقي لأسباب دينية وأمنية وصحية وبيئية استناداً إلى المادة (14) من اتفاقية التجارة في الخدمات.

تبلغ نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في العالم 40% في المتوسط ، وفي الدول النامية 50%، بينما في السعودية 40% وهي نسبة تقل بكثير عن مثيلاتها في الدول الصناعية التي تصل إلى 70% حسب إحصائيات عام (2005م).



SaudiMCI

www.mci.gov.sa



## وزارة التجارة والاستثمار Ministry of Commerce and Investment

مثلت التجارة العالمية في الخدمات نحو 23% من إجمالي حجم التجارة العالمية ( سلع وخدمات ) حيث بلغت قيمة الصادرات العالمية من الخدمات عام 2005م نحو (1440) مليار دولار ، وتشير إحصائيات المنظمة في منتصف عام 2003م إلى أن المملكة أحرزت المركز (21) بين الدول في واردات الخدمات لتصل إلى (18.3) مليار دولار وبذلك تحتل المملكة المركز الأول عربياً والمركز الثاني- بعد تركيا - إسلامياً في واردات الخدمات .

### أهم الالتزامات المحددة على القطاعات الرئيسية والفرعية في الخدمات في اتفاق المملكة مع المنظمة هي:

- **خدمات الأعمال :** الملكية الأجنبية في الخدمات المهنية تصل إلى 75% ( الخدمات القانونية / المحاسبية / الهندسية / الطبية ) ، عدم حضور المحامين الأجانب للمرافعة في المحاكمز
- **خدمات الاتصال :** الملكية الأجنبية في خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية من 49% - 70% حسب نوع الخدمة .
- **خدمات التوزيع :** الملكية الأجنبية 51% ترفع إلى 75% بعد ثلاث سنوات ، ويحد أدنى لرأس المال الأجنبي 20 مليون ريال لكل خدمة ، وبما لا يزيد عن منفذ واحد في كل حي ، مع تدريب 15% من السعوديين كل عام ، ويبقى وضع الوكلاء بالعمولة كما هو .
- **السفر والسياحة وما له علاقة :** التراخيص حسب الحاجة الاقتصادية للبلد .
- **خدمات النقل :** لم يتم فتح خدمات النقل البري والجوي للاستثمار الأجنبي وقصره على السعوديين لأسباب أمنية واستثناء مصر وتركيا وسوريا ولبنان وتونس من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في نشاط النقل البري حيث تتمتع هذه الدول باستثناءات إضافية وفق اتفاقيات ثنائية.
- **الخدمات الترفيهية والثقافية والرياضية :** تم فتح خدمات الحدائق العامة والمنتزهات فقط وحجبت خدمات التسلية ووكالات الأنباء والمكتبات والمتاحف والرياضة .
- الخدمات المصنفة بخدمات أخرى تم حجبها لأسباب أمنية وسيادية .

### الالتزامات أفقية في قطاع الخدمات :

- الوجود التجاري للخدمات الأجنبية يتم وفقاً لنظام الشركات المساهمة أو ذات المسؤولية المحدودة ، أما خدمات الأعمال فوفقاً لنظام الشركات المهنية .
- جميع مقدمي الخدمات يلزمهم الحصول على التراخيص للعمل التجاري من الهيئة العامة للاستثمار .
- تطبيق الأنظمة واللوائح المحلية على جميع الخدمات الرئيسية والفرعية .



وزارة التجارة والاستثمار  
Ministry of Commerce and Investment

- لا تزيد نسبة العمالة الأجنبية على 25% من إجمالي القوى العاملة في الشركة الأجنبية العاملة في المملكة ، وقصر وظائف الاستقبال ، و إدارة التوظيف ، والمحاسبين ، ورجال الأمن ، والعلاقات العامة ، على السعوديين .
- يستطيع المستثمرون الأجانب الاستفادة من جميع الخدمات في المملكة عدا بعض الخدمات المعانة (الخدمات الصحية ، قروض البنك العقاري ، إعانات التعليم ونحوها) ، كما يمكن للشركات الأجنبية المصرح لها تملك العقار وفق نظام تملك العقار لغير السعوديين .
- وجود المستثمرين الأجانب في المملكة غير مقيد ، باستثناء ذوي الإقامة المؤقتة ، فرجال الأعمال الزائرون مدة إقامتهم 180 يوما ، والعاملون في الشركة سنتان قابلة للتجديد ، ومقدمو الخدمات وفق عقود تجارية مؤقتة 180 يوما قابلة للتجديد